قالت العرب

يا ميت ندامة يا فلسفة / شفايفها محتاجه الدفا / وشفايفي لسه بتعتذر
عن الزيارة الخاطفة / عقلي اللي بيخاف م الشطط هدد ف قلبي العاصفة / أنا
فيلسوف وانتي الحياة محتاج إلى طوق النجاة / طاوعي الجناح وادیني أحضانك
فضا أو مصيدة

المشهد

العدد 326 - السنة الحادية عشرة ـ الأحد 1 يناير 2023 ـ 8 جمادى الأخرة 1444هـ

«الاتفاق الإطاري» هل يصلح ما أفسده عسكر السودان وقواه المدنية؟

الجوع يضرب العامة والحكومة السودانية تبدأ حلقة تأزم جديدة

اتفاق جديد يضاف إلى جملة الاتفاقات التى شهدها السودان على مدى سنوات، وجاء الأخير يحمل عنوان "الاتفاق الإطاري"، بين نحو أربعين حزبا ونقابة مهنية، من بينها قوى الحرية والتغيير مجموعة المجلس المركزى وفصائل مسلحة وأحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة ، بينما وقع الاتفاق عن المكون العسكرى قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو.

ورحبت الأمم المتحدة ودول عدة بالاتفاق، وقال ممثل الأمم المتحدة فى السودان فولكر بيرتس إن توقيع الاتفاق هو "نتاج جهود متواصلة قامت بها الأطراف السودانية على مدى العام الماضى لإيجاد حل للأزمة السياسية والعودة إلى النظام الدستوري".

فهل سيشهد السودان فصلاً جديدا من فصول الانتقال السياسى فى البلاد، أم أنه مجرد حلقة جديدة من حلقات التأزم السياسى والاقتصادى والمجتمعي؟

«المشهد» استطلعت آراء عدد من المختصين حول رؤيتهم للاتفاق وما يمكن توقعه فى المرحلة المقبلة للواقع السودانى فى هذا التحقيق..

فى البداية أكد الدكتور محمد قسم الله محمد إبراهيم – كاتب صحفى وأكاديمي– أنه بكل يقين لن تكون التطورات الأخيرة فى المشهد السودانى إلا حلقة جديدة من الصراع السياسى والاستقطاب المزمن الذى بات سمة ملازمة لكل الكيانات السياسية فى السودان منذ بواكير العهد الوطني.

ويقول: الحديث عن حكومة مدنية مستقرة فى الوضع الراهن أشبه (بالأمانى السندسية)، ذلك أنّ المعطيات الماثلة الآن لا تحتوى على عناصر الاستقرار ابتداء، والتنافر عنوان للجميع (عسكر ومدنيين وما بينهما) حيث تحتشد الساحة بالعشرات من الأحزاب والجماعات العلنية والكامنة.

أوكازيون الاتفاقيات السودانية

وأضاف: ما منْ شعب أرهقته الاتفاقيات اللامتناهية وغير المُنتجة، مثلما أرهقت الشعب السوداني، منذ اتفاق عمارة دنقس وعبدالله جماع الذى استولد الدولة السنارية بكل تعقيداتها التاريخية وخلافاتها القبلية المعروفة، ثم الاتفاق الثنائى التركى المصرى الذى احتل البلاد من أقصاها لأدناها بمباركة سودانية كاملة الدسم فتحت الحدود الشمالية للجيش الغازى وشارك جنود سودانيون فى الحملة التى استباحت كل شيء، ثم الاتفاق الثنائى الانجليزى المصرى الذى حكم السودان سنين طويلة بمشاركة كبار الشخصيات المعروفة للناس والمصنوعة تحت رعاية التاج البريطاني، وفى ذلك العهد تم تدجين العديد من القيادات الطائفية والسياسية المحلية التى توارثت هذا السودان فيما بعد ، كما يتوارثون مزارعهم على شواطئ النيل. ويتذكر الناس مؤتمر المائدة المستديرة ومؤتمرات الجمعية التشريعية التى قال عنها الأزهرى ذات يوم لن ندخلها ولو جاءت مبرأة من كل عيب، حتى اتفاقية اديس أبابا التى اوقفت حرب الجنوب (زمن الأنيانياون وتو) ثم جاء قرنق ليعيد الحرب للمربع الأول، ثم اتفاقية الميرغنى – قرنق، واتفاقيات حزب الامة العابرة للقارات واتفاقية مشاكوس، واتفاقية نيفاشا التى فصلت الجنوب، واتفاقية جوبا الأخيرة مع الحركات المسلحة وغيرها وغيرها .. الشاهد أنّنا لا نزال كسودانيين فى مرحلة الجمعية التأسيسية، فبعد كل تغيير نعود للبحث عن دستور انتقالى تنتجه اتفاقيات مجتزأة وغير ناضجة.. سلسلة لا متناهية من الاتفاقيات التى عايشها السودان تاريخياً والحال هكذا لا نزال نبحثُ عن المزيد من الاتفاقيات ، والناتج كما نرى صفراً كبيراً والخلافات تعصف بالسودان من كل جانب.

مسرح العبث

ويرى قسم الله أنه من الغباء السياسى بمكان أن نحتفى بالاتفاقية الحالية التى نسميها إطارية، ويقول: إطارية لماذا وكيف ولمن؟؟ الاتفاقات الناجحة طابعها الإجماع الوطنى وليست اتفاقات تُقصى الآخرين مهما كان الآخرون. فإقصاء أى أطراف من الحوار الوطنى الشامل يجعل أى اتفاقية فى مهب الريح.

لقد سئم الناس المسرح العبثى الذى يدور منذ ما قبل الاستقلال ولا يزال حتى اليوم مستمراً بذات السيناريو، وذات الشخوص وإن تغيرت المسميات، لقد عرف السودان أول حكومة ديموقراطية فجر الاستقلال فى ١٩٥٦م لكنها لم تمكث أكثر من عامين حتى أجهضها الفريق عبود فى ١٩٥٨م وتكرر ذات السيناريو بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ التى اسقطت الحكومة العسكرية برئاسة عبود ، وحين كان الناس بانتظار حكومة مدنية جاء الجنرال نميرى فى ١٩٦٩م ليختطف الحكم من المدنيين واستمرت حكومته العسكرية طويلاً، وتكرر ذات السيناريو للمرة الثالثة بعد ثورة أبريل ١٩٨٥ وتهيأ الناس لشعارات الديمقراطية التى لم تلبث حكومتها بين الشد والجذب أكثر من عامين، جاء بعدها الجنرال البشير فى العام ١٩٨٩م ليعيد السلطة لحكومات العسكر وتذهب الديموقراطيات تحت بند الأحلام المؤجلة فى الذاكرة السياسية السودانية.. وهكذا تدور الساقية.

وعودٌ على بدء لا يمكننا التعويل على الهشاشة التى يعيشها واقعنا اليوم، والكيانات السياسية الحالية بكل ضعفها ليست مؤهلة إطلاقاً لصناعة واقع مغاير يُنتج مستقبلاً نأمل معه فى الاستقرار على المدى المنظور فتجاربنا فى الممارسة الديمقراطية الكسيحة المحتشدة بالخلافات سابقاً تشى بأننا سنبقى فى محطات الانتظار لممارسة راشدة طويلاً والحال هكذا.

إنّ أخطر ما فى الحالة السياسية السودانية الحالية التى تميزها تمييزاً سلبياً عن ثوراتنا التاريخية السابقة هو هذه السيولة التى باتت سمة للحكومة بعد الثورة المخطوفة، فالجميع فى المحيط الدولى يدعى الوصاية على حكومة الثورة، بينما حكومة الثورة نفسها لا تمثل الثورة ولا تمثل الشارع المغبون، فى ظل بيئة آنية مشحونة بالمخاطر والخلافات القبلية والانهيار الاقتصادى والاستقطاب الحاد الذى يجعل كل الاحتمالات مفتوحة على مصراعيها.

العزل السياسي

فى حين يرى هشام أبو ريده المتحدث الرسمى باسم الجبهة الوطنية العريضة أن الاتفاق ما هو إلا محاولة لإعادة إحياء الاتفاق السابق –٢٥ أكتوبر–، ويقول: هو محاولة لتغيير الوجوه والمناصب والشخوص، ولكن فى نهاية الأمر الغرض من الاتفاق هو السلطة مقابل الحصانة، و"الحرية والتغيير" ليست ضد هذا النظام بأكمله، أو ضد الانقلاب المشؤوم وكل ما ترتب عليه منذ ١٩٨٩ وما تبعه بعد ذلك، والالتفاف على الثورة تم منذ ١١أبريل ٢٠١٩ عندما تلى ابن عوف بيانه، بأن القوات المسلحة انحازت إلى الشعب والثورة، وقد تم تعرية هذه الأكاذيب منذ اليوم الأول، لذلك رفضنا المشاركة الديكورية التى كانت موجودة، والآن نفس الوجوه تعيد إنتاج نفسها مرة أخرى لكن بطريقة مختلفة، والحرية والتغيير ليس لديها اعتراض على المناصب، ولكن ليس لهم الحق فى توقيع اتفاق لا يضمن الحقوق بل على العكس يضمن الإفلات من العدالة، وأهل الشهداء هم فقط أصحاب الحق الخاص.

أما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق "الإطاري" فسيلقى نفس مصير الاتفاقات السابقة، فالشارع حى والشباب حارسون لثورتهم، فالثورة متصلة، والذين شاركوا الآن هم انقلابيون، واقصد بهم كل من شارك فى ٢٠١٣-٢٠١٤ الذين ارتضوا تزيين الفترة الأمنية التابعة للبشير، ولكن لدينا اليقين بأن الثورة ستنتصر وسيحاكم كل هؤلاء على الجرائم التى ارتكبوها، وفقا للقوانين التى يتم اعدادها، ومنها قوانين محاربة الفساد وقوانين العزل السياسى وتنفيذها سيكون فى القريب.

سيطرة الصفوف

وتقول د. هبه البشبيشى الأستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية: توقيع الاتفاق خطوة جيدة على طريق المصالحة السودانية –السودانية، ولكن أرى أن تفاصيل الملف فيها بعض العراقيل والأزمات، خاصة الجانب الأمنى والعسكري، ولا أرى أن القيادات خاصة الصف الثانى والثالث الذين كانوا مسيطرين أثناء حكم البشير، ولم تحدث أى تغيرات للمواقع، فهناك تضارب، فهم يطالبون بالإصلاح، وعدم عودة رجال البشير مرة أخرى، وهذا لا يتناسب مع إصلاح أمنى وعسكرى فى ظل وجود هذه الفلول الموجودة داخل الجيش والشرطة، كذلك هناك بعض البنود جاءت على سبيل الكلام المرسل، ولا يوجد أى حديث عن الإصلاح الاقتصادى وآليته وكيفية إدارته، وهل ستساعد اللجنة الرباعية (الإمارات، السعودية، بريطانيا، والولايات المتحدة) بإنشاء صندوق لمساعدة السودان، أم سيلجأ السودان إلى قرض خارجي، وربما تفصح الأيام المقبلة عن اتفاقات بين الأحزاب السودانية المختلفة والمجلس السيادى عن خطط واضحة وليس كلاما إنشائيا.

الخبز أولا

ورغم إشادة د.البشبيشى ببعض ما جاء فى بنود الاتفاق من تمثيل المرأة بنسبة ٤٠٪ داخل مؤسسات الحكم المختلفة، والحديث عن حكم مدنى ورئيس مدني، ووجود تعدد حزبي، وهو ما يعتبر إصلاحا سياسيا على المدى البعيد، إلا أنها ترى أن هناك وضع اقتصادى خانق وهبوط حاد للجنيه السودانى أمام سائر العملات، تراجع العملية الإنتاجية بالكامل، وتضاؤل المحاصيل الزراعية، والأهم هو إعلان تشكيل الحكومة والأسماء التى ستتولى الحقائب الوزارية، فهل سيتم استدعاء خبراء وكفاءات من الخارج وهم كثير، أم سيتم الاستعانة من تكونت لديهم خبرة فى السنوات الماضية، وهل سيغلب عليها الطابع المدنى أم العسكري، وإن كنت أتوقع استمرار الحراك الشعبى طالما الأزمة المعيشية والاقتصادية قائمة فى السودان، فبدون الإصلاح الاقتصادى الواضح لن يكون هناك إصلاح سياسي، فالإعلان عن حكومة مدنية وإصلاح عسكرى وأمنى هى حلول على المدى البعيد، والأهم هو حياة المواطن، والحد من المجاعة التى انتشرت فى حدود السودان وتراجع الإنتاج السوداني، وحصول الفرد على نصيبه من الناتج المحلى وحقه فى الغذاء والدواء ثم نتحدث عن الإصلاح السياسي.

أبرز المقاطعين

أعلنت أحزاب سياسية وجهات نقابية عدة رفضها للاتفاق السياسي، من بينها قوى الحرية والتغيير مجموعة الكتلة الديموقراطية، حيث قاطعت جلسة التوقيع.

وأكدت بعض لجان المقاومة رفضها لأى اتفاق مع المكون العسكري، بينما اعتبرت تيارات سياسية أن أى اتفاق ثنائى لا يساعد على حل الأزمة السياسية فى البلاد.

ودعا الناشطون المناددون بالديموقراطية ويرفضون "أى تفاوض وأى شراكة" مع الجيش الى تظاهرات احتجاجا على الاتفاق.

واعترض على الاتفاق كذلك بعض قادة حركات التمرد السابقين الذين وقعوا فى ٢٠٢٠ اتفاقا مع الجيش ودعموه عقب انقلاب العام الماضي.

أهم بنود الاتفاق

تشكيل حكومة مدنية يرأسها رئيس وزراء بصلاحيات واسعة، بالإضافة إلى مجلس للسيادة برئاسة مدنية

يتولى الفريق عبد الفتاح البرهان منصب قائد الجيش بينما يتولى الفريق محمد حمدان دقلو منصب قائد قوات الدعم السريع

تشكيل مجلس تشريعى يكون فيه ممثلون عن الأحزاب ولجان المقاومة، مع منح المرأة ٤٠٪ من نسبة المقاعد

تشكيل مجلس للأمن والدفاع برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء، من بينهم وزراء الدفاع والخارجية والمالية

ضرورة محاكمة المتورطين فى مقتل المتظاهرين وغيرها من الانتهاكات وعدم الإفلات من العقاب

تكون مدة الفترة الانتقالية سنتين تبدأ من تاريخ تعيين رئيس الوزراء

تحقيق – آمال رتيب

د. محمد قسم الله إبراهيم: التطورات الأخيرة حلقة جديدة من الصراع السياسى والاستقطاب المزمن

هشام أبو ريدة: الاتفاق "الإطاري" يلقى مصير ما سبقه .. الشارع حى والشباب حراس لثورتهم

د. هبة البشبيشي: الإعلان عن حكومة مدنية وإصلاح عسكرى وأمنى حلول بعيدة المدى

تأمين على أعلى مستوى للكنائس الأرثوذكسية فى عيد الميلاد

إقامة القداس بالعاصمة الإدارية فى حضور الرئيس ورئيس الوزراء وكبار الشخصيات

بعد ان احتفلت الكنائس المختلفة بعيد الميلاد فى ٢٥ ديسمبر بعيد الميلاد وفقاً للتقويم الغربى ، تبدأ الكنيسة الأرثوذكسية بأقامه احتفالات رأس السنة الميلادية وتقيم قداس عيد الميلاد السبت المقبل بكاتدرائية ميلاد المسيح فى العاصمة الإدارية بحضور الرئيس السيسى ومشاركة رئيس الحكومة د. مصطفى مدبولى ووزراء سابقين وحاليا وبرلمانيين بغرفتى النواب والشيوخ وكبار الشخصيات السياسية والفكرية وسفراء من دول عدة .

واستعدت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية، لتأمين دور العبادة والكنائس، قبل حلول عيد الميلاد المجيد واعياد الكريسماس، بخطة أمنية محكمة.

وصرح مصدر أمنى أن اللواء محمود توفيق وزير الداخلية، اجتمع بكبار مساعديه لبحث خطة التأمين ، وطبقا للخطة الأمنية فأن أجهزة الأمن قد عززت من وجودها فى الشوارع والميادين ومحيط المنشآت المهمة والحيوية والكنائس والأديرة فى مختلف محافظات مصر، كما كثفت الخدمات الأمنية مستعينة بمجموعات الانتشار السريع ومكافحة الشغب وتشكيلات الأمن المركزى مع تكثيف الحملات الانضباطية والمرورية وأجهزة الكشف عن المفرقعات والأمن العام، لضبط كل ما يعكر صفو الاحتفالات.

وأشار المصدر إلى أن القاهرة بها ٢٩٦ كنيسة يتم تأمينها على أعلى مستوى ، وتبعث رسالة طمأنينة للمواطنين من خلال تعزيز الخدمات الأمنية على مدار ٢٤ ساعة فى الايام العادية .

وبالنسبة لفترة الأعياد هناك حراسات مشددة بالتنسيق مع الامن المركزى ويتم غلق محيط الكنيسة ، إذا لزم الأمر بما لا يؤثر على الحركة المرورية.

وفيما يتعلق بالاجراءات الاحترازية ، فأن هناك تعقيما لجميع دور العبادة قبل وأثناء الاحتفالات ، وتعيين ضباط وضابطات على الكنائس لرصد ما يخل بالأمن العام، إضافة إلى قيام خبراء المفرقعات بتمشيط بالكامل على مدار الساعة ، مع رفع درجة الاستعداد القصوى وإلغاء راحات الضباط حتى الانتهاء من الاحتفالات والاعياد.

وأفاد المصدر بأن هناك تفعيل دور الشرطة النسائية لتفتيش حقائب وأمتعة السيدات مع التأكيد على تشغيل كافة البوابات الإلكترونية ، والتصدى بمنتهى الحسم والحزم لأى أفعال خارجة على القانون والدفع بقوات الانتشار السريع والدوريات المسلحة التى تجوب جميع شوارع وميادين القاهرة.

كما وضعت الإدارة العامة لمرور القاهرة خطة مرورية بالتنسيق مع محافظة القاهرة والأحياء حيث قام رجال المرور بالعمل على رفع كافة السيارات المتروكة بمحيط الكنائس ودور العبادة والشوارع بشكل عام ، بالإضافة إلى توزيع سدادات المرور على جميع الكنائس لعمل حرم آمن لكل دور عبادة.

وكشف القس سرجيوس وكيل عام بطريركية الأقباط الأرثوذكس ان الكنيسة تقوم الآن بإرسال دعوات لحضور قداس عيد الميلاد المقرر انعقاده فى كاتدرائية ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة ، وتابع أن الكنيسة تقوم بتقسيم الدعوات إلى ثلاث فئات أولها إلى كبار الشخصيات من الدولة المصرية وثانيا الى السفراء والمندوبين عن دول عربية وغربية وثالثا دعوات عامة الشعب من المسلمين والأقباط .

وكشف القمص سرجيوس أن دعوات عامة الشعب تصل إلي أكثر من ٢٥٠٠ دعوة وفقاً لإجراءات أمنية ، مشيرا أن الدولة وفرت أتوبيسات لنقل المواطنين لحضور قداس عيد الميلاد ، كما شدد البابا تواضروس على تواجد أتوبيسات لنقل المواطنين

من جانبه كشف مصدر كنسى عن دور كشافة الكاتدرائية المرقسية بالعباسية فى أجواء الاحتفالات وقال ان الكشافة تقوم بتنظيم المواطنين أمام الكاتدرائية بالعباسية لركوب الاتوبيسات وصولا الى العاصمة الإدارية فى منتصف يوم الاحتفال .

وتابع المصدر أن الكشافة تقوم بتنظيم المواطنين داخل الكاتدرئية وتنظيم تواجدهم وفقاً للإجراءات الأمنية التى تتبعها الدولة.

تقرير – طانيوس تمري

قناة السويس .. دواعى الشك والتحذير

محمد سيف الدولة

Seif_eldawla@hotmail.com

هل يمكن ان تتجرأ السلطة المصرية على بيع قناة السويس؟ هذا هو السؤال المفزع الأكثر تداولا بين المصريين على امتداد الايام القليلة الماضية، بعد الاعلان عن موافقة البرلمان المصرى على تعديل قانون يخص الهيئة العامة لقناة السويس ويبيح لها القيام ببيع اصولها.

ورغم كل البيانات الرسمية التى حاولت ان تطمئن الرأى العام بأنه لا مساس بالقناة، إلا أنها فشلت فى إقناع غالبية الناس وطمأنتهم، بسبب غياب مصداقية وشفافية السلطات والحكومات المتعاقبة على امتداد عقود طويلة.

١) ولأن المسألة تتعلق هذه المرة بقناة السويس قدس الأقداس الوطنية وأهم شريان من شرايين مصر الأمنية والاستراتيجية والتمويلية ، والتى كان تأميمها هو "أم الانتصارات" فى تاريخنا الحديث، وأيقونة استقلالنا الوطنى، وشرارة لانطلاق ثورات التحرر والاستقلال لكل شعوب العالم الثالث.

٢) ولأن القانون ينص صراحة على الحق فى بيع أصول صندوق هيئة قناة السويس ، بعد ايام قليلة من صدور بيان صندوق النقد الدولى فى ١٦ ديسمبر، حول حيثيات الموافقة على القرض الجديد لمصر والذى ورد فيه بالنص (إتاحة تمويل إضافى لصالح مصر .. من شركائها الدوليين والإقليميين .. من خلال عمليات البيع الجارية للأصول المملوكة للدولة ..)

٣) ولأن تأسيس الصناديق الخاصة للمؤسسات والهيئات العامة هى البوابة الخلفية والحيلة المعتادة التى تستخدمها السلطات منذ سنوات لابعاد تصرفاتها وصفقاتها وقراراتها عن أعين ورقابة البرلمان والرأى العام.

٤) ولأن الموضوع كله يحيطه غموض تام، من أول نصوص القانون وعباراته المراوغة مرورا بتوقيته وانتهاء بالأسباب الحقيقية وراء إصداره.

٥) ولأن لدينا عقدة تاريخية عميقة من القروض والديون منذ القرن التاسع عشر انتهت بسقوط مصر فى براثن الهيمنة الاقتصادية والاستعباد المالى ثم الاحتلال على امتداد ما يقرب من مائة عام.

٦) ولأن جروح التفريط المصرى الرسمى فى جزيرتى تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، لم تندمل بعد، ولن تندمل.

٧) كما أن للسلطات المصرية على امتداد الخمسين عاما الماضية تراثا طويلا من التنازل والتفريط فى حقوق مصر واراضيها وموادرها الوطنية ومصالحها العليا وأمنها القومى، بدءا بخضوعها للشروط المجحفة التى وردت فى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية من انحياز إلى أمن (اسرائيل) على حساب الأمن القومى المصرى، ومرورا بالامتيازات السياحية التى حصلت عليها (إسرائيل) منذ ١٩٨٩ من حق دخول سيناء والتنقل على شواطئ خليج العقبة لمدة اسبوعين بدون تأشيرة. وكذلك تلبية الطلب الاسرائيلى الذى سبق أن رفضه مبارك وطنطاوى باخلاء المنطقة الحدودية الشرقية فى سيناء. وصفقات بيع الغاز المصرى لإسرائيل بأبخس الأثمان أيام مبارك، ثم العودة لاستيراده منها منذ ٢٠١٨ فى صفقة بلغت ما يزيد عن ١٥ مليار دولار. وتفكيك الاقتصاد الوطنى وضرب المنتجات المصرية وتصفية الصروح الصناعية الكبرى من شركات القطاع العام، والخضوع لشروط وتعليمات صندوق النقد الدولى بتعويم الجنيه وإضعافه وتخفيض وإلغاء الدعم منذ ١٩٧٧ إلى اليوم، وغيره الكثير.

٨) ولأن المصريين يعلمون ما تتعرض له الدولة من الدائنين ومؤسسات الاقراض الدولى وعلى رأسهم الصندوق فى قرضه الاخير، من ضغوط على رأسها تعليماتهم ببيع أصول الدولة كما ورد حرفيا فى بيانه الاخير المذكور عاليه، كمخرج مزعوم وخبيث ومغرض من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها البلاد فى الآونة الاخيرة والارتفاع الهائل غير المسبوق فى الديون وفوائدها والنقص الكبير فى رصيد الدولة من الدولارات، والارتفاع الكبير فى أسعار السلع والخدمات، والغليان المكتوم فى صفوف الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

٩) ويعلمون أن هؤلاء الدائنين ليسوا سوى الاستعمار الاقتصادى الجديد ورثة وخلفاء الاستعمار القديم، وهم خبراء ومتخصصون فى الاستيلاء على موارد وثروات وأصول البلدان النامية.

١٠) كما يعلمون الضعف الشديد منذ السبعينات فى مناعة الدولة المصرية ومؤسساتها أمام الإملاءات الخارجية، خاصة إذا كانت تتعلق بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية أو الإسرائيلية أو الديون الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية.

١١) ويعلمون أن البرلمان المصرى والغالبية العظمى من نوابه موالون وخاضعون لمؤسسات السلطة التنفيذية وعلى استعداد لتمرير أى قانون أو تشريع أو معاهدة أو صفقة أو قرار رئاسى بدون رفض أو معارضة أو تدقيق أو تعقيب أو حساب حتى لو كان فيه تخل عن أراض مصرية أو إضرار بمصالح الدولة وأمنها القومي، مثلما حدث فى تيران وصنافير عام ٢٠١٦ وحدث من قبل فى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ وما بينهما وما بعدهما.

١٢) ويعلمون ان الدولة قد أحكمت قبضتها على الحياة السياسية وعلى كل الأحزاب والشخصيات المعارضة وأنها تهدد على الدوام بقدرتها على الزج بالمئات والآلاف من المعارضين فى السجون لسنوات طويلة فيما لو تجرأوا ورفضوا أى صفقة من صفقاتها، وتجربتهم مع تيران وصنافير خير شاهد على ذلك.

×××

لكل هذه الأسباب وغيرها، يعيش المصريون هذه الأيام حالة من القلق والفزع غير المسبوق على مصير قناة السويس، ولأول مرة منذ سنوات يتداعى الجميع لمراقبة الموقف والتحقق من خفاياه، والاستعداد لكل السيناريوهات، والتحذير من السيناريو المحتمل والأسوأ بوجود نوايا او صفقات غير معلنة مع أطراف غير معلومة، للتفريط فى حقوق مصر وسيادتها الوطنية على قناة السويس. وربنا يستر.